العوائد النفطية واثرها على الانفاق العسكري
في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠– ٢٠١٥)

اعداد

م.م. هيام خزعل ناشور

الملخص

العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الموارد الأقتصادية وهي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الأجمالي . إذ تعتمد الإيرادات العامة في هذه الدول على درجة كبير على العوائدالنفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى ، كالضرائب وايرادات الأستثمارات الخارجية . وحيث ان هذه العوائد تخضع الى تقلبات عدة نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل أهمها (أسعار النفط الأسمية ، اسعار النفط الحقيقية ، الوضع السياسي ، الاحتياطيات النفطية ، الطاقة الانتاجية ، حاجة السوق العالمية) .

ان هذه العوائد هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول وتعد النفقات العسكرية جزء من النفقات العامة في أي دولة وهي تختلف من حيث الحجم والأهمية من دولة الى اخرى ومن وقت الى آخر ويتم اعتماد هذه النفقات في ميزانية الدولة في اطار الحفاظ على امن الدولة والدفاع عنها عند تعرضها للعدوان أو أي تهديد خارجي محتمل حيث ان هنالك نسبة من الانفاق العسكري تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة . من هنا اصبحت العوائد النفطية تمارس تأثيراً كبيراً في تحديد حجم الانفاق العسكري في أي دولة .

من هنا جاءت أهمية البحث كونه يسلط الضوء على العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري . ان العوائد النفطية هي المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة وان اعتماد الانفاق العام على العوائد النفطية يجعل اقتصادات هذه الدول في وضع حرج في فترات تذبذب وعدم استقرار تلك العوائد وهذا ما ينعكس تأثيره على الانفاق العسكري الذي هو جزء من النفقات العامة .

The Relationship Between Oil Revenues and Military Spending in the GCC Countries for the Period 2010-2015

Asst.Lecturer .Huiym Khazaal Nashur
Basra &Arab Gulf Studies Center

Abstract

Oil revenues in the GCC countries one of the most important economic resources . It contribute significantly to the composition of GDP. Public to a large extent on oil revenues depends in these countries revenue, revenues , and and less on other funding sources such as taxes subject to several revenues foreign investments . Since these with a number of factors the most fluctuations as a result of their impact oil prices, real oil prices, the political situation, oil reserves, :important the global market need. These revenues production capacity, and finance the public expenditure in these countries. Military expenditures They differ in terms of are part of the public expenditure in any country to another ,from time to time. These size and importance of one state within the framework of expenditures be approved in the state budget and defending the security of the state when exposed to maintaining aggression or any potential external threat. Whereas a proportion of military spending is determined according to the nature of the circumstances which the state passes through. Hence oil revenues exert great impact in determining the size of military spending in oil states. The importance of research came as it spotlights the relationship between oil revenues and military spending. Oil revenues are the main source of financing the public expenditure. The public spending dependence on oil revenues make the economies of these countries in a critical situation in periods of volatility and instability of those revenue , thus this is reflected in its impact on military spending which is part of general expenses.

المقدمة

تتسم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص اقتصادية مميزة كثيرة أهمها انها اقتصادات احادية المورد تعتمد اعتماداً كبيراً على انتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط . أذ تعتمد ايرادات هذه الدول الى حد كبير على العوائد النفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية اخرى ، كالضرائب وايرادات الاستثمارات الخارجية ، أن هذه الايرادات هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول فزيادة العوائد النفطية ينجم عنها زيادة في العملات الاجنبية الداخلة الى هذه الدول وهذه الزيادة ستحقق زيادة في الودائع الحكومية مما يؤدي الى زيادة مركز الحكومة النقدية الامر الذي يتمخض عنه زيادة في الانفاق الحكومي. ان النفقات العسكرية جزء من النفقات العامة في أي دولة وهي تختلف من حيث الحجم والاهمية من دولة الى اخرى ومن وقت الى آخر ويتم اعتماد هذه النفقات عادة في ميزانية الدولة في اطار الحفاظ على امن الدولة والدفاع عنها عندما تتعرض للعدوان او الى تهديد خارجي محتمل من الاعداء حيث ان هناك نسية من الانفاق العسكري تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة .

من هنا اصبحت العوائد النفطية تمارس تأثيراً واضحاً في تحديد مستوى وحجم الانفاق العسكري في أي دولة . لهذا جاء هدف البحث هو التعرف على طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات .

هدف البحث:

" يهدف البحث الى التعرف على طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري وتحليلها في دول مجلس التعاون الخليجي" .

فرضية البحث:

" ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دوراً مؤثراً في الانفاق العسكري ".

أهمية البحث

" تأتي أهمية البحث كونه يسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري . ان العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق العام في دول

مجلس التعاون الخليجي . ان اعتماد الانفاق العام على العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يجعل اقتصادات هذه الدول في وضع حرج في فترات تذبذب وعدم استقرار تلك العوائد وهذا ما ينعكس تأثيره على الانفاق العسكري الذي يعد جزء من النفقات العامة لهذه الدول" .

مشكلة البحث

" تعتمد الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً كلياً على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط وهذه العوائد عرضه للتقلبات الفجائية تبعاً لتقلبات اسعار النفط (أرتفاعاً. انخفاضاً) وهذا ما ينعكس تأثيره على الانفاق العسكري التي تعد جزء من النفقات العامة للدولة " .

أسلوب البحث:

" استند البحث الى اسلوب التحليل النظري والعملي لاثبات صحة الفرضية أو نفيها ".

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث اختص المبحث الأول بدراسة المضامين الاقتصادية للعوائد النفطية والانفاق العسكري ، اما المبحث الثاني فقد اختص بدراسة سياسة الانفاق الحكومي واثرها على النشاط الاقتصادي ، اما المبحث الثالث فقد اختص بدراسة العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري .

المبحث الأول

المضامين الاقتصادية للعوائد النفطية والانفاق العسكري

أولاً :- ماهية العوائد النفطية

١- **مفهوم العوائد النفطية** :بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها ((تلك الايرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم ، وذلك مقابل انتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط ، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد)) [١].

٢- الأهمية الأقتصادية للعوائد النفطية

يعد النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة . كونه يشكل شريان الحياة الأقتصادية للعديد من الدول ولأهميته اطلق عليه اسم (الذهب الاسود) حيث يوفر قرابة ٤٠% من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم .

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على العوائد النفطية لتوفير الجزء الأكبر من ايراداتها العامة . وعلى الرغم من تعدد أنواع الايرادات العامة فيها . وتنوع اساليب تحصيلها واختلاف طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة التي تقدمها الدولة والهدف منها . فأن لها ثلاثة مصادر اساسية مهما اختلفت التكوينات الاجتماعية لهذه المصادر وهي (الايرادات النفطية) . و(الايرادات الضريبية) (الايرادات غير الضريبية) ومايهمنا هو الايرادات النفطية الذي تزداد أهميته في هذه الدول بأعتباره المكون الرئيسي لهيكل الايرادات العامة فيها[٢] . لقد أتاحت هذه الايرادات للدول العربية المصدرة للنفط بصورة عامة **ولدول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة فرصاً هائلة للتطور الأقتصادي** . أذ استفادت الدول النفطية من الزيادة الهائلة في ايراداتها من العملات الاجنبية . وبذلك تهيأت لها الوسائل اللازمة لتحسين مستويات معيشتها من خلال تنفيذ الخطط والميزانيات وتحقيق اهداف كثيرة تتعلق بالنمو في الدخل والتوزيع . كما ساهمت العوائد النفطية في تحقيق خطوات الى الامام نحو التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي [٣]. اذ ازداد عدد المشاريع الاستثمارية المشتركة مما حقق ترابطاً في المصالح القائمة بين الدول . أضف الى ذلك تحقيق التنسيق والتوافق الممكنين في القوانين والانظمة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية

وازدادت على أثر ذلك صادرات الخدمات والمواصلات والسياحة والمعاملات المالية وكلها قد أفادت الدول النفطية وغير النفطية على حد سواء(٤).

ولبيان الأهمية الاقتصادية للعوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال ابراز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

تشير بيانات الجدول رقم (١) الى ارتفاع الاهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في دول مجلس التعاون الخليجي عدا دولة قطر الذي انخفضت فيها نسبة المساهمة خلال مدة البحث (٢٠١٠- ٢٠١٥) بسبب تدني الاحتياطي النفطي واعتمادها على الغاز الطبيعي بلغ متوسط المساهمة للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥) (١٠%) بينما ترتفع نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الدول الاخرى كالكويت وعُمان ، والسعودية ، والبحرين ، والامارات اذا بلغ متوسط مساهمتها للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥) (٣٨%)، (٣٨%) ، (٣٢%) (١٩%) (١٨%) على التوالي

ومن خلال بيانات الجدول رقم (١) .

يتضح لنا ما يأتي :

أ- تفاوت نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من دولة الى اخرى .

ب-ارتفاع نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي عدا قطر التي كانت نسبة مساهمتها منخفضة بالمقارنة مع الدول الاخرى .

جـ- انخفاض نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في عامي (٢٠١٤. ٢٠١٥) وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط الخام الاسمية . وهذا مايؤكد على العلاقة الطردية بين العوائد النفطية والناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي .

بمعنى آخر ان الناتج المحلي الاجمالي هو دالة للعوائد النفطية . وبمعنى ادق : ان النمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي قد تناسب طرديا معً النمو الحاصل في حجم العوائد النفطية المكون الرئيس لمجمل الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٠-٢٠١٥)

(نسبة مئوية)

السنوات / الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط (٢٠١٠-٢٠١٥)
الامارات	٦ .٥	٢٤ .٧	٢٥ .١	٢٣ .٤	١٨ .٢	١٣ .٤	١٨
البحرين	١٨	٢١	٢٣ .٦	٢١ .٩	١٩ .٢	٩ .٥	١٩
السعودية	٢٥ .٥	٤٣ .٢	٤١ .٨	٢٩ .٥	٣٥ .١	٢١ .٦	٣٢
عمان	٣٦ .٧	٥٠ .٨	٤١ .٩	٤١ .٠	٣٧ .٧	٢٥ .٣	٣٨
قطـــر	١٦ .٤	١٦	١١ .٠	٨ .٩	١٠ .١	٥ .٨	١٠
الكويت	٣٤ .٥	٤٣ .٩	٤١ .٨	٤٥ .٧	٤٢ .٥	٢٣ .٦	٣٨

المصدر **: احتسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على :**

- **صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢ ، (ابـــو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٢) ، ص ٤٠٩ .**
- **صندوق النقد العربي ، التقريرر الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦ ، (ابو ظبي ، صندوق** النقد العربي ، ٢٠١٦ ، ص ٤٧١ .

٣-: <u>العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية</u> :

١- **<u>اسعار النفط الاسمية</u>** : تؤدي اسعار النفط الخام تأثيراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية ، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، فالأرتفاعات والانخفاضات في هذه الاسعار تنعكس ايجابياً أوسلبياً على حجم العوائد النفطية [٥] .

ولغرض متابعة تأثير أسعار النفط على حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ملاحظة الجدول رقم (٢) والذي يتبين من خلاله ، أهم الارتفاعات والأنخفاضات في أسعار النفط الخام خلال المدة (٢٠١٠- ٢٠١٥) ، ومن الجدول يتضح لنا حصول ارتفاعين مهمين في الاسعار ، الارتفاع الأول في عام (٢٠١١) بلغ (٥. ١٠٧) دولار / برميل، واما الارتفاع الثاني فقد حصل في عام (٢٠١٢) وصل السعر الاسمي لبرميـــل النفط الخام الى (٥. ١٠٩) دولار للبرميل ، لقد كان لهذين الارتفاعين تأثيراً بالغاً في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم (٢)

تطور اسعار النفط الأسمية والحقيقية للمدة

(٢٠١٠-٢٠١٥)

(دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي بأسعار ٢٠٠٠
٢٠١٠	٧٧ .٤	٦٥ .٤
٢٠١١	١٠٧ .٥	٨٩ .٦
٢٠١٢	١٠٩ .٥	٩٠ .٢
٢٠١٣	١٠٥ .٩	٨٩ .٢
٢٠١٤	٩٦ .٢	٧٧ .٣
٢٠١٥	٤٩ .٥	٣٩ .٣

المصدر : منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) على الموقع http : // www. Opec . org

ثم انخفضت اسعار النفط بمقدار النصف في الربع الاخير من عام ٢٠١٤ بلغ(٢. ٩٦) دولار / برميل ، وبعد مرور اقل من شهر في عام ٢٠١٥ انخفض(٩%) مرة اخرى لتصل الى (٥. ٤٩) دولار للبرميل وهبط سعر خام برنت دون ٥٠ دولار للبرميل في اوائل يناير / كانون الثاني عام ٢٠١٥ للمرة الاولى منذ عام ٢٠٠٩ ومع انه انتعش قليلاً بعد ذلك فأن المؤشرات تنبئ بأن الاسعار لن تعاود الصعود في أي وقت قريباً ، وشدة الهبوط في اسعار النفط لم يسبق لها مثيل تقريباً اذ لم يكن اشد منها سوى انهيار عام ٢٠٠٨ حينماهوت الاسعار من(١٤٨) دولار للبرميل الى(٤٠) دولار للبرميل ويعزى السبب في انهيار اسعار النفط الى ثلاث اسباب رئيسية ففي جانب العرض حدثت زيادة في الانتاج الامريكي من النفط الصخري وتحول في سياسة منظمة اوبك من استهداف سعر معين الى الحفاظ على حصتها من السوق ومن جانب وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعاً بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي والجدول الآتي يبين اهم التغيرات في الميزان التجاري النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٣)

الميزان التجاري النفطي والمالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥

الدولة	التغير في الميزان التجاري النفطي	التغير في الميزان التجاري %الى الناتج المحلي الاجمالي	التغير في التوازن	التغير في الميزان التجاري %الى الناتج المحلي
الأمارات	-٣٩. ٤٤٠	-٩. ٦	-٤١. ٦٥٥	-١٠. ٠
السعودية	-٦٣. ٠٨٢	-٨. ٢	-١٠٣. ١١٤	-٨. ٩
البحرين	-٢٩	-٠. ١	-٢. ٦٠٢	-٧. ٧
عُمان	-١٢. ٢٣٥	-١٤. ٩	-١٢. ٨٦٨	١٥. ٢
قطر	-٨. ٧٤١	%١	-١٩. ١٩٣	-٨. ٩
الكويت	-٣٠. ٠٥١	-١٦. ٢	-٤٠. ٠٥٠	-٢١. ٩

المصدر **: تقديرات خبراء البنك الدولي ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، ص٤ .**

٢- **اسعار النفط الخام الحقيقية** : تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية ، والتي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط . وبما أن الدولار معرض للأنخفاضات المستمرة ، عليه فأن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أي ان القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لأنخفاض الدولار[٦] . وعلى سبيل المثال قدرت القيمة الحقيقية لسعر (٥. ٤٩) دولار /برميل بحدود (٣. ٣٩) دولار / برميل في عام ٢٠١٥ ((انظر الجدول رقم (٢))) ، ان مثل هذا الفرق في القيمة الحقيقية للسعر يؤثر سلباً على حجم العوائد النفطية الخليجية .

٣- **القرار السياسي** : ان للقرار السياسي تأثيراً ايضاً على حجم العوائد النفطية لايقل عن العوامل المؤثرة الاخرى ، وعلى سبيل المثال نجد ان لقرار خفض الانتاج التي اقرتها منظمة اوبك في ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠١ والتي وصلت في مجملها الى (٥. ٣) مليون دولار / برميل[٧] . حيث انخفضت الاسعار على اثر ذلك من (١. ٢٧) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠٠ الى حوالي (١. ٢٣) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠١ . وهذا ماكان له الاثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من (٩٠٥. ٣٢٨) مليون دولار عام ٢٠١٠ الى (٣٨٨. ٢٥٥) مليون دولار عام ٢٠١٥ في دول مجلس التعاون الخليجي اضف الى ذلك ان التدهور المستمر في الوضع الامني في العراق والتخوف من انقطاع الامدادات النفطية وخصوصاً بعد التوقفات المستمرة في خطوط الانابيب سبب التفجيرات . أن مثل هذه الاسباب دفعت بالأسعار نحو الارتفاع حيث وصلت في عام ٢٠٠٨ الى حوالي (١. ٩٤) مليون دولار / برميل . وهذا ما كان له الاثر في زيادة في حجم العوائد النفطية الخليجية

وعليه فأن للقرار السياسي دور في تحفيز او تقليص انتاج النفط وبالتالي زيادة او تخفيض حجم العوائد النفطية .

٤- **<u>الاحتياطيات النفطية</u>** : يعرف الاحتياطي النفطي ((بأنه كمية الثروة النفطية الموجوة تحت الارض والمكتشفة ، علماً على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع امكانية استخراجها بوسائل ومعدات الانتاج المتوفرة والمتاحة))[٨]

ويعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على حجم العوائد النفطية ، حيث أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى اسعار النفط الخام . كذلك ان التوسعات التي تؤدي الى اضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي الى ارتفاع في حجم العوائد النفطية . أضف الى ذلك ان التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول الى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي ايضاً الى زيادة حجم العوائد النفطية .

٥- **<u>الطاقة الانتاجية للنفط :</u>**

تؤدي الطاقة الانتاجية للنفط الخام دوراً مهماً في التأثير على حجم العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط ، فالأرتفاعات والانخفاضات في الطاقة الانتاجية تنعكس ايجابياً أو سلباً على حجم العوائد النفطية .

٤- تطور حجم العوائد النفطية .

لدراسة التطورات والتغيرات التي طرأت على حجم العوائد النفطية الخليجية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٥) نستعين بالجدول رقم(٤) الذي يشير الى اهم التطورات والتغيرات التي طرأت على حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث نلاحظ ان حجم العوائد النفطية قد انخفضت من (٣٢٨. ٩٠٥) مليون دولار عام ٢٠١٠ الى (٢٥٥. ٣٨٨) مليون دولار عام ٢٠١٥ وهذا بفعل الانخفاض الحاد الحاصل في اسعار النفط الخام من (٧٧. ٤) دولار للبرميل عام ٢٠١٠ الى (٤٩. ٥) دولار للبرميل عام ٢٠١٥ لأسباب سابقة الذكر ، اما بالنسبة الى اعلى حد وصل اليه حجم العوائد النفطية الخليجية خلال مدة البحث فكانت في عام ٢٠١٢ بلغ (٥٤١,٨٨١) مليون دولار وذلك سبب ارتفاع اسعار النفط في ذلك العام بلغ (١٠٩. ٥) دولار للبرميل .

اما ادنى حد وصلت اليه حجم العوائد النفطية فكانت في عام ٢٠١٥ بلغ (٢٥٥,٣٨٨) مليون دولار وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط الى (٥. ٤٩) مليون دولار / برميل ، اما بالنسبة الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي فنلاحظ ان حجم العوائد النفطية تختلف من دولة الى اخرى ومن سنة الى اخرى .

احتلت السعودية المرتبة الاولى في حجم العوائد النفطية بلغ (١٤٠ ,٣٥٨) مليون دولار عام ٢٠١٥ ثم جاءت الامارات بالمرتبة الثانية بلغ (٥٠,٣٤٤) مليون دولار ثم الكويت بالمرتبة الثالثة بلغ (٣٤,٠٨٤) مليون دولار .

جدول رقم (٤)

تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)

(مليون دولار)

السنوات / الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الامارات	٥٧,٩٠٠	٨٥,٩٠٠	٩٣,٦١٣	٩٤,٤٩٥	٧٦,٤٤٧	٥٠,٣٤٤
السعودية	١٣٤,٤٢١	٢٨٩,٥١٨	٣٠٧ ,١١٩	٢٣٤,٩٠٦	٢٦٤,٢٠٧	١٤٠,٣٥٨
الكويت	٣٩,٨٢٢	٦٧,٦٨٨	٨٠,٨١٤	٧٩,٦٣٣	٦٩,٦١٢	٣٤,٠٨٤
قطـــر	٢٠,٥٥٣	٢٧ ,٣٢٨	٢١,٠١٤	١٨,١٦٢	٢١,٥١١	٩,٧٢٨
البحرين	٤,٦٦٤	٦,٣٠٥	٧,٢٦٩	٧,٢١٦	٦,٥٣٤	٣,٠٦٩
عُمان	٢١,٥٤٥	٣٤,٥٣٤	٣٢,٠٥٢	٣٢,٠٩٦	٣٠,٩٠٠	١٧,٨٠٠
المجمـــوع	٣٢٨,٩٠٥	٥١١,٢٧٣	٥٤١,٨٨١	٥١٦,٥٠٨	٤٦٨,٧١١	٢٥٥,٣٨٨

المصدر :

١- صندوق النقد العربي وآخرون ،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦" ، (ابو ظبي، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦)، ص ٤٧١ .

٢- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٢) ، ص٣٨٦ .

ثانياً :- ماهية الانفاق العسكري

١ - مفهوم الانفاق العسكري

ان الانفاق العسكري يمثل الحاجة الأساسية لجميع دول العالم المتقـــدم والنامي على حد سواء ، وفقاً للمفهوم التقليدي لبلوغ الأمن والتنمية الاقتصادية وذلك عبر تحقيق الاستقرار لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفي حقيقة الامر لايوجد تعريف محدد للأنفاق العسكري ، لما يصاحبه هذا المفهوم من تعدد في الآراء ووجهات النظر فقد عرف المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية على انها ((عبارة عن ميزانيات الدفاع المعلنة من الدولة بأعتبارها نفقات دفاعية))[٩] ، في حين يعرف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الانفاق العسكري على انه ((عبارة عن معطيات ميزانيات الدفاع مطروح منها قيمة المساعدات الخارجية))[١٠] .

كما عرف حلف شمال الاطلسي الانفاق العسكري على انه ((نفقات وزارة الدفاع والوزارات الاخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتشيد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية))[١١] .

وعرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ الانفاق العسكري على انه ((عبارة عن نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم ، فضلاً عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية))[١٢] .

ويعرف ايضاً على انه ((المقياس العام للتكاليف المالية التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري))[١٣] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن يعرف الانفاق العسكري بأن ((يشمل كافة نفقات وزارة الدفاع والوزارت الاخرى التي قد تنفيذ بعض المشروعات لصالح القطاع العسكري)) .

٢- مقاييس الانفاق العسكري

يعد الانفاق العسكري من المؤشرات الرئيسة التي تعكس الواقع الحقيقي للقوة العسكرية والاقتصادية للدولة وللتعبير عن الانفاق العسكري هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لقياسه منها [١٤]:

أ- الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي (GDP) :

يعد هذا القياس الاكثر شيوعاً واستخداماً مقارنةً بغيره نظراً لأهميته وشموليته إذ يعد افضل مقياس للموارد الاقتصادية التي تستحوذ عليها الدولة ويقيس هذا المؤشر حجم الثقل الذي يحتله الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ويعد مثالاً جيداً للمقارنة بين الدول بأعتباره مؤشراً لتخصيص الموارد الاقتصادية للدولة .

ب – الانفاق العسكري كنسبة من اجمالي الموازنة الحكومية :

يبرز هذا المقياس اهمية الدفاع بكونه وظيفة تقع على عاتق الولة وعن الاهمية التي توليها السلطة لهذا القطاع . ويمتاز هذا المقياس بأن المعلومات الخاصة بالنفقات العسكرية متوفرة ولفترات زمنية طويلة لكنها غير كافية للمقارنة بين الدول في ظل ميل الحكومات لرصد نسب عالية من مواردها الاقتصادية في موازنتها الحكومية [١٥].

جـ– الانفاق العسكري كنسبة من الدخل القومي :

يعد هذا المؤشر من المؤشرات قليلة الاستخدام فهو يعبر عن النسبة المئوية من الدخل القومي المتولد من القطاع العسكري ، فهو مؤشر للموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة ويعطي هذا المقياس رؤية افضل عن الموارد الاقتصادية الحقيقية للدولة ويختلف هذا المقياس عن اجمالي الناتج القومي في ان الدخل القومي ، لا يدخل في حساباته الضرائب غير المباشرة .

د– نصيب الفرد العسكري من الانفاق العسكري :

ويعني هذا لمقياس بالعلاقة بين عدد منتسبي قوات الدفاع ، ومقدار الانفاق يعني هذا المقياس بالعلاقة بين عدد منتسبي قوات الدفاع ، ومقدار الانفاق العسكري ، والمشاركة العسكرية تعني جميع الافراد المستخدمين في المؤسسة العسكرية من اجمالي عدد السكان ويركز هذا المفهوم على الموارد البشرية في قياس النفقات العسكرية ويقدر من خلال هذا المقياس متوسط حجم الموارد الاقتصادية التي تسخر لخدمة الفرد العسكري ، ويستخدم هذا المؤشر في المقارنات الدولية أو للتعبير عن العبء العسكري [١٦].

هـ– نصيب الفرد المدني من الانفاق العسكري :

يعبر هذا المؤشر عن القدر الذي يتمتع به الفرد من حماية مقابل تنازله عن الاستهلاك المدني ، ولكن من منظور نقدي أي حجم الاستهلاك الفردي من سلعة الدفاع ومقدار تضحيته بالأستهلاك المدني في سبيل الحصول على الحماية الكافية [١٧].

٣– <u>محددات الانفاق العسكري</u>

هناك مؤشرات كمية عدة يمكننا الاعتماد عليها في معرفة حجم وابعاد الانفاق العسكري في أي دولة يمكن ايجازها على النحو الآتي[١٨] :

١– العوامل السياسية وتتمثل فيما يلي :

أ– الاستقرار السياسي

ب– طبيعة نظام الحكم

جـ– التكتلات الاقليمية

٢- **العوامل الأقتصادية وتتمثل فيما يلي :**

أ- الموارد الاقتصادية

ب- مستوى التنمية الاقتصادية

جـ- المساعدات الاجنبية

د- سعر الصرف

هـ- حجم الموازنة الحكومية

٣- **العوامل الاستراتيجية وتتمثل فيما يلي :**

أ- الحروب المرتقبة

ب- الحروب الأهلية

جـ - النزاعات الاقليمية وسباق التسلح

د- المساعدات العسكرية

المبحث الثاني

سياسة الانفاق الحكومي واثرها على النشاط الاقتصادي

ان من ضمن السياسات التي تضعها الدولة لغرض التأثير في الطلب الكلي ، هو سياسة الانفاق الحكومي (Government penditure) ويعرف الانفاق الحكومي((بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو احدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة)) كما يعرف أيضاً ((بأنه مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لاشباع حاجة عامة)) [١٩] .

يتضح لنا من خلال هذين التعريفين ان الانفاق الحكومي يقوم على عناصر ثلاثة هي : ان يكون مبلغ نقدي وان يكون صادر من الدولة او احدى مؤسساتها أو ان يحقق اشباع أو نفع عام .

أذ يعد الانفاق الحكومي المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية فبنموه تنمو الحركة الاقتصادية وبتباطؤه تتباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها .

ان تحقيق التعادل بين النفقات الحكومية والايرادات الحكومية لا يعد أمراً ضرورياً ، طالما بأمكان الدولة أن تقوم بالأقتراض ، وفي هذه الاحوال لايوجد ما يدعو الى افتراض تحقيق التوازن أو التعادل بين النفقات العامة والايرادات العامة ، وبما ان سلطة اصدار النقود الجديدة تقع على عاتق الدولة فمن الممكن ان نتصور قيام الدولة بتحقيق عجز مستمر في الميزانية على ان يتم تغطيته عن طريق طبع نقود جديدة .

أن بأمكان أي دولة ان تعوض العجز في الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي في حالة انخفاض الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل وبالمثل فأن الدولة يمكنها ان تخفض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي في حالة زيادة الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل .

ان وجود فرق بين المستوى الفعلي للطلب الكلي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل ، وبين حجم الطلب الكلي للوصول الى المستوى المذكور ، هذا يعني وجود فجوة ، وهذه الفجوة اما ان تكون فجوة تضخمية(Inflationary gap) في حالة تفوق المستوى الفعلي للطلب الكلي على المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل ، وبالعكس ستكون هنالك فجوة انكماشية (Deflationary gap).

وقد تكون هنالك صعوبات تعترض عملية التحكم في الانفاق الحكومي منها ان الانفاق العام يمكنه في حدود معينة ان يحل محل الانفاق الخاص ، وهو الامر الذي يترتب عليه اتجاه الطلب الخاص الى الانخفاض في بعض الحالات التي يتجه فيها الانفاق العام الى التزايد .
كما ان تخفيض الانفاق عن بعض الأغراض الاجتماعية قد يؤدي الى تزايد الانفاق الخاص على مثل هذه الاغراض .

وعندما لايكون بالأمكان تخفيض الانفاق الحكومي في حالة التضخم فأن الحكومة تلجأ الى زيادة الضرائب كوسيلة من وسائل تخفيض حجم الطلب الكلي في حالة الزيادة عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل ، أضف الى ذلك لابد من أخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن ، طالما ان السلطات الحكومية تحتاج الى وقت كافي لغرض تحليل الاوضاع الاقتصادية والتنبؤ بالحالات المستقبلية ، ولتصميم وتنفيذ السياسات المناسبة ، وحتى بعد موافقة السلطات التشريعية على التغيرات الضرورية في الانفاق الحكومي [٢٠] .

ان هيكل الانفاق الحكومي لعموم دول مجلس التعاون الخليجي ولجميع دول العالم تقريباً يتكون من ثلاث ابواب رئيسية هي :

١- الانفاق الجاري
٢- الانفاق الاستثماري
٣- صافي الاقراض الحكومي

ان الانفاق الجاري يحتل مركز الصدارة في امتصاص القسم الاكبر من النفقات الحكومية ، اما فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري فأنه مع استمرار النمو وتزايد متطلبات الرفاهية في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تظهر النفقات الاستثمارية كأحد المكونات المهمة من المكونات المهمة من النفقات العامة للدولة . اما بالنسبة الى صافي الاقراض الحكومي فهو يتضمن اقراض المؤسسات العامة لضمان استمرارها أو قيامها ببعض المشروعات .

ومن بيانات الجدول رقم (٥) نلاحظ ان هنـــاك زيادة واضحة في حجم النفقات الحكومية في عمـــوم دول مجلس التعاون الخليجي خلال المـــدة (٢٠١١- ٢٠١٥) إذ ارتفعت من (٥٤٩, ٢٥٧) مليون دولار عام ٢٠١١ الى (٥٦٨, ٥٢٧) مليون دولار عام ٢٠١٥ رغم انخفاض اسعار النفط ويعود السبب في هذه الزيادة الى زيادة كل من الانفاق الجاري وخاصة في مجال الرواتب والاجور وفي مجال دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والانفاق الرأسمالي .

جدول رقم (٥)

تطور حجم النفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

(مليون دولار)

السنوات / الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
الامارات	٩٣٥,٧٠	٩٨,٠٣٦	١٠١,٦٦٣	٩٤,٢٩٨	١١١,٩٤٠	٤٩٩,٤٩٧
البحرين	٧,٥٧٤	٨,٦٦١	٨,٩٠٨	٩,٤٢٧	٩,٥٧٩	٤٤,١٤٤
السعودية	٢٢٠,٤٥٣	٢٣٢,٨٨١	٢٤٨,٥٦٠	٢٥٩,٢٤٨	٢٥٣,٤٤٩	١٢١,٤٥٩١
عمان	٢٧,٩٢٧	٣٥,٢٥٤	٣٦,٣٥٨	٣٦,٤٥٤	٣٥,٦٩٣	١٧١,٦٨٦
قطـــر	٥٢ ,٢٤٠	٥٦,٤٩١	٦٥,٢٢٧	٥٣,٤٤٥	٥٠,٥٧١	٢٧٤,٧٣٧
الكويت	٤٩,٠٠٣	٦١,٦٦٧	٦٨,٧٠٦	٦٩,٦٩٧	٦٦,٣٣٦	٣٢٣,٤٢٨
المجموع	٢٥٧,٥٤٩	٤٩٢,٩٩٠	٥٢٩,٤١٧	٥٢٢,٥٦٩	٥٢٧,٥٦٨	,٣٣٠,٠٩٣ ٢

المصدر :

١- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦) ، ص٤٧٧ .

المبحث الثالث

العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد النفقات العسكرية جزءاً من النفقات العامة في أية دولة وهذا الجزء يختلف من حيث حجمه وأهميته من دولة الى اخرى ومن وقت الى آخر .

ويتم اعتماد هذه النفقات عادة في ميزانية الدولة في أطار الحفاظ على أمن الدولة والدفاع عنها عندما تتعرض الدولة للعدوان أو أي تهديد خارجي محتمل من الأعداء حيث ان هناك نسبة من الأنفاق العسكري تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة .

وقد استحدث مفهوم جديد استخدم كمسوغ أساسي من قبل الدول الكبرى يقف وراء ايجاد النفقات العسكرية وهو مفهوم حماية مصالح هذه الدول خارج الحدود الأقليمية وذلك عن طريق التدخل في شؤون الدول النامية ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بالأعتداء على العراق في كانون الثاني من عام ١٩٩١ .

غير انه ومن جانب آخر فأن هناك جملة من المبررات الأقتصادية التي يمكن أن تدرج ضمن مسوغات النفقات العسكرية وتشمل تعزيز المبتكرات التكنولوجية وتدريب العاملين في القطاع العسكري والذين سينتقلون بوقت لاحق الى القطاع المدني وتعزيز فرص العمل وبناء المؤسسات المحلية وتدعيم الجهد المبذول بجمع الضرائب والتشجيع على الاستخدام المكثف للموارد المتاحة فضلاً عن ان الصناعات العسكرية يمكن ان تكون محوراً لأنشطة التصنيع .

ان الأمر يختلف فيما يتعلق بالجوانب المذكورة اعلاه من دولة الى أخرى تبعاً لمستوى التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي والظروف الخاصة بالدولة المعنية [٢١].

لقد تطورت النفقات العسكرية في العالم تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية وقد حصل هذا التطور بفعل زيادة النفقات العسكرية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء علماً ان الزيادة التي حصلت في الدول النامية كانت اعلى منها في الدول المتقدمة ولكن هذا لايعني ان حجم النفقات العسكرية في الدول النامية هي اكبر مما في الدول المتقدمة بل العكس صحيح . حيث ان الزيادةفي حصة الدول النامية مجموعة يكاد يكون تأثيرها بسيطاً في مجمل النفقات العسكرية العالمية حيث انها ترتبط بشكل مباشر بعلاقات القوى والصراعات الدولية الاقليمية التي تحيط بهذه الدول .

لقد توفرت لدى الدول النفطية القدرة على تمويل النفقات العسكرية بالصورة التي تتفق مع توجهاتها السياسية والستراتيجية من ناحية القدرة على تمويل النفقات العسكرية بالشكل الذي يرتبط بهذه العائدات المالية المترتبة على تصدير النفط .

وتعد الدول الخليجية من بين الدول النفطية التي اهتمت كثيراً بزيادة حجم التخصيصات الموجهة الى القطاع العسكري وقد كان لهذا الأمر دوافعه ومبرراته وقد تزايدت النفقات العامة بشكل واضح خلال الحقبة التي عرفت بالحقبة النفطية . ثم بدأت بالتراجع بعد ان أخذت اسعار النفط بالتراجع الى مستوياتها المنخفضة مقارنة بأسعارها في اواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . ولقد تفاوتت حجم النفقات العسكرية ما بين الزيادة والنقصان في هذه الدول الا ان الاتجاه السائد لها كان هو التزايد المستمر .

ان التزايد المستمر في حصة النفقات العسكرية من مجموع النفقات العامة في الدول الخليجية له مبرراته التي نذكر بعضاً منها[٢٢] :

١- ان زيادة العوائد النفطية في هذه الدول قد شجع بشكل أو بآخر على زيادة النفقات العسكرية . عليه يمكن القول بهذا الصدد ان دالة الانفاق العسكري في هذه الدول كانت تعتمد بشكل مباشر على اسعار النفط وعوائدها النفطية ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً وعلى النحو التالي :

$$ME = F (OP , OR)$$

حيث ان :

ME : الانفاق العسكري

OP : اسعار النفط

OR : العوائد النفطية

٢- ازدياد رواتب القوات المسلحة في هذه الدول ، كذلك توجيه الكثير من النفقات العسكرية للتعاقد على الخدمات الفنية وكذلك توفير الاسكان وتنفيذ البرامج الخدمية الصحية والاجتماعية لمنتسبي القوات المسلحة .

٣- نشوب الحرب بين العراق وايران في عام ١٩٨٠ والتي استمرت حتى عام ١٩٨٨ والتهديدات الايرانية المستمرة طيلة هذه الفترة لدول الخليج العربي قد حفزت هذه الامور على تعزيز قدرتها على تعزيز قدرتها العسكرية عن طريق زيادة نفقاتها العسكرية .

٤- مساهمة الدول الخليجية في العدوان الثلاثيني على العراق في عام ١٩٩١ وقد تجسدت هذه المساهمة بتحمل الدول الخليجية للجزء الكبر من تكاليف العدوان على العراق[٢٣] . فقد كانت خسائر الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تتراوح ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ مليار دولار .

ان النفقـات العسكريـــة فـي دول مجلـس التعـــــاون الخليجـي وخـلال مـــــدة البحـث (٢٠١٠- ٢٠١٤) في الجدول رقم (٦) كانت تدرج ضمن بند (الدفاع والامن القومي) والذي استحوذ على جزء كبير من مجموع النفقات وهذه الحصة وان تبدو منخفضة الا انها في الواقع

جدول (٦)

هيكل التبويب الوظيفي للنفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة(٢٠١٣- ٢٠١٥) (نسبة مئوية)

السنوات / الدولة	٢٠١٣					٢٠١٤					٢٠١٥				
	نفقات الخدمات العامة	نفقات الامن والدفاع	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات اخرى	نفقات الخدمات العامة	نفقات الامن والدفاع	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات اخرى	نفقات الخدمات العامة	نفقات الامن والدفاع	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات اخرى
الأمارات	—	—	—	——	——	——	——	——	——	–	——	——	——	——	——
البحرين	١١. ٦	٣١. ٢	٤٠. ٥	١٦. ٥	٠. ٢	١٥. ٠	٢٧. ٨	٤١. ١	١٥. ٥	٠. ٦	١٤. ٢	٢٦. ٤	٤٢. ٠	١٦. ٥	٠. ٩
السعودية	٢٠. ٧	٣٢. ٧	٣٨. ٠	٩. ٠	١. ٤	–	——	——	–	–	——	——	——	——	——
عُمان	——	—	——	——	——	——	٤٤. ٢	——	——	–	——	٤٣. ٩	——	——	——
قطر	٦٥. ٦	١٠. ٢	١٦. ٨	١. ٧	٥. ٨	٦٩. ٧	١٤. ٣	١٠. ٨	١. ٧	٣. ٦	٦٤. ٢	١٩. ٨	١٠. ١	٢. ٧	٤. ١
الكويت	١٧. ٤	٨. ٨	٣٨. ١	٢٥. ٨	١٠. ٤	١٧. ٥	٨. ٤	٤١. ٤	٢٣. ٥	٩. ٣	١٨. ٩	٧. ٩	٤٠. ٨	٢٣. ٧	٨. ٨

المصدر :

- صـــندوق النقـــد العربـــي وآخـــرون ، " التقريـــر الاقتصـــادي العربـــي الموحـــد لعـــام ٢٠١٦" (ابـــو ظبـــي ، صـــندوق النقـــد العربـــي ، ٢٠١٦) ص٤٨٠ .

مرتفعة اذا ما قورنت بأوجه الانفاق الاخرى وتعد هذه الحصة ضمن المستويات المرتفعة اذا ما قورنت بكثير من الدول النامية وقد ظلت اسعار النفط وعوائده المالي العامل المهم في زيادة أو نقصان تخصيصات الموازنة خلال المدة المذكورة . ويلاحظ من الجدول (٦) ان حصة النفقات العسكرية قد امتصت جزءاً مهماً من مجموع النفقات فقد تراوحت ما بين (٩%- ٤٣%) خلال مدة البحث في دول مجلس التعاون الخليجي[٢٤] .

ان حالات الانخفاض في حصة النفقات العسكرية من المجموع الكلي للأنفاق والتي كانت تظهر في بعض الاعوام لا يعود الى انخفاض قيمتها في حجم الموازنة وانما يعزي الى التزايد الكبير الذي حصل في حجم الموازنة بفعل ازدياد العوائد النفطية . عليه يمكن القول ان الزيادة الكبيرة في حجم الموازنة قد تظهر هذه النسب بصورة منخفضة ومن الملاحظ ان حجم النفقات العسكرية قد ارتفعت بشكل واضح وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد حجم العوائد النفطية . اما بعد عام ٢٠١٢ فقد تراجع حجم النفقات العسكرية وبشكل واضح وذلك بسبب تراجع حجم العوائد النفطية في حجم الموازنة والناجم عن انخفاض اسعار النفط . وهذا ما يؤكد لنا مدى الترابط الكبير بين الزيادة في حجم الانفاق الحكومي والنفقات العسكرية والعوائد النفطية.

لقد وفرت العوائد النفطية صوراً مالية ضخمة لتمويل جميع أوجه الأنفاق العامة في الدول موضوع البحث ، لذلك فقد ارتبط ذلك الأنفاق بصورة مباشرة بتلك العوائد والموازنة العامة لهذه الدول هي الصورة الأكثر تعبيراً عن ذلك الأرتباط .

ان الترابط بين النفقات العسكرية والعوائد النفطية يمكن التعبير عنه من خلال العلاقة [٢٥] :

$$ME = f (OR)$$

حيث ان :

ME : العوائد العسكرية وهي متغير تابع .

OR : العوائد النفطية وهي متغير خارجي مستقل .

وعليه فأن حجم العوائد النفطية دالة للنفقات الحكومية ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً بالعلاقة :

$$ME = a\ OR\ + b$$

حيث أن :

كل من : a, b ثوابت

a : تمثل ذلك الجزء من الأنفاق العسكري المستقل عن تأثير العوائد النفطية .

b : يمثل العامل الذي يشير الى مقدار التأثير الذي تمارسه أجمالي العوائد النفطية على الانفاق الحكومي .

وبالرغم من تميز دول مجلس التعاون الخليجي بضخامة نفقاتها العسكرية الا أن كبر ناتجها المحلي الاجمالي أظهر حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الاجمالي في نسبة أقل مما هو متصور وهذا ما يظهر لنا الجدول رقم (٧) .

ان حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث قد تميزت بالتفاوت من سنة الى اخرى ومن دولة الى اخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي. ويعود السبب في هذا التفاوت هو ما يعكس حالة التذبذب التي كانت تعاني منها العوائد النفطية الذي وصف بعدم الاستقرار في الاسواق النفطية من حيث الطلب العالمي على النفط واسعار النفط الامر الذي انعكس على حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي والتي جاءت متذبذبة تبعاً للتذبذب الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي . ان الدليل على الارتباط بين النفقات العسكرية والناتج المحلي الاجمالي هو ان معدلات النمو السنوي للنفقات العسكرية قد جاءت متناسقة الى حد ما مع النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يؤكد حقيقة ارتباط جميع قطاعات الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي وبصورة تامة بالعوائد النفطية ، كما ابرز التحليل العام للسياسة الانفاقية في دول مجلس التعاون الخليجي بأن الاتفاق على تنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد الاقتصادية يأتي من حيث الاهمية بعد الانفاق العسكري الذي استوعب جزء مهم من الانفاق الحكومي في اطار سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتقوية مؤسساتها العسكرية وحماية مصالحها[٢٦] .

جدول رقم (٧)

حصة النفقات العسكرية من الناتج القومي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥)

(نسبة مئوية)

الدول / السنة	الامارات			البحرين			السعودية			عُمان			قطر			الكويت		
	نفقات الدفاع	GNP	حصة نفقات الدفاع من GNP	نفقات الدفاع	GNP	حصة نفقات الدفاع من GNP	نفقات الدفاع	GNP	حصة نفقات الدفاع من GNP	نفقات الدفاع	GNP	حصة نفقات الدفاع من GNP	نفقات الدفاع	GNP	حصة نفقات الدفاع من GNP	نفقات الدفاع	GNP	حصة نفقات الدفاع من GNP
٢٠١٠	١٥.١	٢٨٦٠٤٩	٠.٠٠٥٢	٢٩.٦	٢٥٧١٣	٠.١١٥	٣٢.٤	٥٢٦٨١٢	٠.٠٠٦١	٤٠.٨	٥٨٦٤١	٠.٦٩	٩.٤	١٢٥١٢٢	٠.٠٠٧٥	—	١١٥٣٣٦	—
٢٠١١	٩.٢	٣٤٨٥٢٦	٠.٠٠٢٦	٣٠.٠	٢٩٠٤٤	٠.١٠٣	٣٢.٧	٦٦٩٥٠٧	٠.٠٠٤٨	٣٩.٣	٦٧٩٣٨	٠.٠٥٧	١٢.٠	١٦٩٨٠٥	٠.٠٠٧٠	١٤.٦	١٥٤٠٦٤	٠.٠٠٩٤
٢٠١٢	٩.٢	٣٧٣٤٣٠	٠.٠٠٢٤	٣١.٦	٣٠٧٥٦	٠.١٠٢	٣٢.٧	٧٣٣٩٥٦	٠.٠٠٤٤	٢١.٧	٧٦٣٤١	٠.٠٢٨	١١.٦	١٨٩٩٤٥	٠.٠٠٦١	٢٨.٤	١٧٤٦٦٥	٠.٠١٦٢
٢٠١٣	—	٣٨٧١٩٢	—	٣١.٢	٣٢٩٠٠	٠.٠٩٩٤	٣٢.٧	٧٤٤٣٣٦	٠.٠٠٤٣	—	٧٨١٨٣	—	١٠.٢	٢٠١٨٨٥	٠.٠٠٥٠	٨.٨	١٧٤١٧٩	٠.٠٠٥٠
٢٠١٤	—	٣٩٩٤٥١	—	٢٧.٨	٣٣٨٥٠	٠.٠٨٢	—	٧٥٣٨٣٢	—	—	٨١٧٩٧	—	١٤.٣	٢١٠١٠٩	٠.٠٠٦٨	٨.٤	١٦٢٦٦٥	٠.٠٥١
٢٠١٥	—	٣٧٥ ٢٣٠	—	٢٦.٤	٣٢٢٤١	٠.٠٨١	—	٦٤٩.٠٠٢	—	٤٣.٩	٧٠٢٥٥	٠.٠٦٢	١٩.٣	١٦٦٩٠٨	٠.٠١١٥	٧.٩	١١٤ ٠٧٩	٠.٠٠٦٩

- ***غير متوفر***

***المصدر*: احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦ ، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦) ، ص ٤١٠**

الأستنتاجات

١- ان العوائد النفطية الخليجية تدخل ضمن نطاق العوائد النفطية العربية ، كونها عوائد تحصل عليها هذه الدول مقابل تصدير النفط .

٢- تتأثر العوائد النفطية الخليجية بعدد من العوامل وبشكل يعكس طبيعية العلاقة الطردية بين هذه العوامل من جهة ، وبين حجم العوائد النفطية من جهة اخرى . وهذه العوامل هي ((اسعار النفط الأسمية والحقيقية . وحاجة السوق العالمية . والقرار السياسي ، والطاقة الأنتاجية للنفط ، والأحتياطيات النفطية)) .

٣- خلال مدة البحث (٢٠١٠- ٢٠١٥) ، كان هناك انخفاض واضح في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ انخفض حجم العوائد النفطية خلال مدة البحث من(٩٠٥, ٣٢٨) مليون دولار عام ٢٠١٠ الى(٣٨٨ ,٢٥٥) مليون دولار عام ٢٠١٥ .

٤- هناك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والناتج المحلي الأجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي .

٥- هنالك علاقة طردية واضحة بين حجم العوائد النفطية والانفاق العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي .

٦- خلال مدة البحث كانت هناك زيادة واضحة في حجم النفقات العسكرية .

٧- ان حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث كانت متذبذبة من سنة الى اخرى .

المقترحات

١- العمل على استقرار اسعار النفط الخام في السوق العالمية وذلك من خلال عملية تخطيط الأسعار اقتصادياً لتجنب تعرض هذه الدول الى التذبذبات في مؤشراتها .

٢- العمل على زيادة نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي من خلال رفع الكفاءة الأنتاجية للقطاع النفطي وتطورها ودعمها بخيرات وتكنولوجيا حديثة .

٣- لابد من توجيه جزء من الانفاق العسكري المتزايد لخدمة القطاع المدني فعملية الربط بين القطاعين تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي .

٤- اشراك القوة العسكرية في تنفيذ بعض المشاريع التنموية كبناء الجسشور والطرق يقلل من التكلفة المادية لتلك المشاريع ويدفع من معدلات النمو الاقتصادي .

٥- بناء قوة عسكرية متينة تحد من الاطماع الخارجية وتحد من هروب رؤوس الاموال وهجرة العقول النيرة في المجتمع ويضاف الى ذلك تحد من تخفيض الدولة لحجم الانفاق الاستثماري .

٦- الاعتماد على مصادر اخرى للطاقة غير النفط مثل (الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية) كون النفط عرضة للتقلبات كالأرتفاعات والأنخفاضات بسبب تأثره ببعض العوامل التي تحد من امكانية الاعتماد عليه .